

بروكسل مستعدة مجددا لإجراء موعدا بريكست

الانفصال دون اتفاق يفرق بريطانيا في الفوضى

نشرت الحكومة البريطانية الخميس وثائق تم تسريبها في وقت سابق أكدت أن البلاد ستعيش حالة من الفوضى في صورة الانفصال عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. ورغم أن هذا السيناريو يعتبر الأكثر تشاؤما إلا أن الخبراء الاقتصاديين يرون أن بريطانيا ذاهبة إلى الأسوأ مهما كانت نتيجة بريكست باتفاق أو من دونه.

● لندن - حذرت خطط الحكومة البريطانية لبريكست دون اتفاق من عرقلة شديدة على الطرق عبر القنال الإنجليزي وهو ما سيؤثر على إمدادات الأدوية وبعض أنواع الأغذية الطازجة، وتقول إن احتجاجات واحتجاجات مضادة ستحدث في أرجاء البلاد ترافقها زيادة محتملة في اختلال النظام العام. وقالت الوثيقة التي تتضمن أسوأ ما قد يحدث إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي دون اتفاق في الحادي والثلاثين من أكتوبر القادم، إن استعداد الرأي العام وقطاع الأعمال لمثل هذه النتيجة من المرجح أن يكون ضعيفا، فيما يرجع جزئيا إلى استمرار الفوضى السياسية في الفترة السابقة على يوم بريكست.

وأضافت أن الشاحنات قد تضطر إلى الانتظار لفترة تصل إلى يومين ونصف اليوم لعبور القنال الإنجليزي وأن المواطنين البريطانيين قد يتعرضون لإجراءات تفتيش متزايدة من سلطات الهجرة عند المنافذ الحدودية للاتحاد الأوروبي.

ويذكر اتحاد التجزئة البريطاني أن توفير الخضراوات في بريطانيا عرضة للخطر أيضا إذ يأتي 86 بالمئة من الخس و70 بالمئة من البندورة من دول الاتحاد الأوروبي.

وأكد حزب العمال المعارض إن الوثيقة تؤكد المخاطر الشديدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وقال كبير ستارمر المتحدث باسم حزب العمال بشأن بريكست "إنه تصرف غير رشيد تماما أن تحاول الحكومة تجاهل هذه التحذيرات الصارخة ومنع الرأي العام من الاطلاع على الأدلة".

وأضاف أن رئيس الوزراء بوريس جونسون "يحب عليه الآن أن يسلم بأنه كان غير أمين مع الشعب البريطاني بشأن العواقب التي ستتربت على بريكست دون اتفاق". وينشره الوثيقة

مستشار النمسا السابق يعد بمنع الحجاب في المدارس عند فوزه بالانتخابات

● فيينا - اقترح المستشار السابق للنمسا سباستيان كورتس، حظر ارتداء الحجاب في المدارس الثانوية، باعتباره جزءا من عودته للانتخابات العامة المقبلة، المنتظر عقدها في 29 سبتمبر الجاري، فيما تنامي نشاط مجموعات الإسلام السياسي في البلاد. وتعهد كورتس بحظر ارتداء الحجاب في المدارس الثانوية سواء للطالبات أو المعلمات، إذا فاز في الانتخابات.

ويحسب استطلاعات الرأي، من المرجح حصول حزب كورتس على 35 بالمئة من الأصوات، ما يؤهله لتشكيل حكومة ائتلافية.

● وجاء المقترح بعد أيام من تفعيل وزارة التعليم، تعميما يقضي بتطبيق حظر ارتداء الحجاب كليا أو جزئيا في المدارس الابتدائية، وتفعيل إجراءات قضائية بحق المخالفين من الطلاب والمعلمين. وواجه مقترح كورتس اعتراض عدد من العاملين في منظمات المجتمع المدني.

وقال رئيس منظمة "مسلمي النمسا" أوميت فارول إن "حرية الديانة باتت مقيدة بموجب قوانين البلاد، وحظر الحجاب غير مقبول".

وأوضحت رئيسة مركز معني بإرساء "تعليم دون تمييز" سونيا زعفراني قائلة "أشارت الكثير من الأبحاث التي أجريت في السنوات الأخيرة، إلى أن التمييز ضد المسلمين في النمسا هو الأعلى بين الدول الأوروبية".

وشددت على أن حظر الحجاب "يتعارض مع حقوق الإنسان، ومن غير المقبول الربط بين ارتداء الحجاب والإسلام السياسي". واعتبر الناشط والكتيب النمساوي فيلهلم لانغفال، أن محاولات وضع الحجاب والهجرة في قائمة الأجندة السياسية، من شأنها "إخفاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد".

وقال لانغفال "يجب بذل المزيد من الجهد لحماية الحقوق الأساسية مثل حرية الدين وحرية الفكر".

خط رفيع يفصل بين الإسلام السياسي والإسلام



عبور شاق

وتولى جونسون منصبه في يوليو على وعد بتنفيذ نتيجة الاستفتاء الذي جرى في 2016 بالخروج من الاتحاد الأوروبي بحلول 31 أكتوبر.

ولا يمتلك جونسون أغلبية في مجلس العموم وقرر الاثنين تعليق البرلمان حتى 14 أكتوبر في محاولة لإحباط المعارضة للخروج دون اتفاق. وأثارت الخطوة غضبا على الساحة السياسية وأدت إلى تقديم العديد من الطعون القانونية في قرار جونسون، وسيبقى البرلمان مغلقا رغم دعوات نواب المعارضة إلى استدعائه فوراً والتي ازدادت بعد نشر الوثائق.

والأربعاء قررت محكمة الاستئناف الاسكتلندية أن قرار جونسون يرمي إلى "تعطيل عمل البرلمان" ووصفت التعليق بأنه "غير شرعي" و"لاغ وباطل". إلا أن

لم تقدم لبروكسل أي مقترحات جديدة بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي. وأضاف ساسولي بعد لقاء مع قادة مجموعات سياسية بالبرلمان الأوروبي وكبير مفاوضي الاتحاد لشؤون خروج بريطانيا من الاتحاد مايكل بارنبي "المملكة المتحدة لم تقدم أي بدائل، أي شيء يعتبر موثوقا به قانونيا وقابلا للعمل به" مشيراً إلى إصرار بريطانيا على التخلي عما يطلق عليه شبكة الأمان الخاصة بإيرلندا.

وأضاف أن الاتحاد الأوروبي مستعد لإجراء موعدا الخروج مجددا إذا قدمت بريطانيا سببا جيدا، مثل تجنب الخروج دون اتفاق أو إجراء انتخابات عامة أو تمديد العمل بالفقرة 50. وأوضح "لأسف" الإشارات التي تصلنا لا تشير إلى وجود أي مبادرة قد تعيد فتح المفاوضات".

الاتحاد الأوروبي يمدد عقوباته على روسيا

● بروكسل - قرر الاتحاد الأوروبي، الخميس، تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، 6 أشهر، على خلفية الأزمة الأوكرانية، فيما تشهد العلاقات بين موسكو وكيف بعض التحسن أخيراً.

وأوضح المجلس الأوروبي في بيان له، أن تمديد العقوبات جاء بسبب تهديد روسيا لسيادة أوكرانيا وحريتها ووحدة أراضيها. وأضاف البيان أن العقوبات ستستمر حتى تاريخ 15 مارس العام القادم.

وقرار تمديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا يتم بشكل دوري منذ 2014. وعقب استفتاء من جانب واحد، في 16 مارس 2014، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها، وهو ما لم يعترف به المجتمع الدولي، وأعقبه فرض عقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي على موسكو، ويتم تجديدها حتى الآن. ويشمل التمديد تجسيد الأصول والمنع من السفر حاليا لـ170 فردا و44 "كيانا" بينها شركات ومنظمات وأحزاب سياسية.

وتشكل العقوبات جزءا من التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمعاقبة موسكو على دعمها للانفصاليين في النزاع الذي اندلع بداية 2014. وإلى ذلك، تستهدف عقوبات اقتصادية منذ خمسة أعوام قطاعي النفط والنفط والمصارف الروسية. وكانت مددت لسنة أشهر في يونيو الفائت. وهذه العقوبات فرضها الاتحاد على روسيا بعد إسقاط طائرة تابعة للخطوط الجوية الماليزية فوق أوكرانيا في يوليو 2014 ما أدى إلى مقتل 298 شخصا. وأسفر النزاع بين الانفصاليين المدعومين من موسكو

وبدأت حكومة كورتس المنحلة في وقت سابق حملة تستهدف نشطاء الإسلام السياسي على أراضيها، وذلك بإعلان غلق سبعة مساجد تمولها تركيا إلى جانب وضع أكثر من سبتين إماما تابعين للاتحاد الإسلامي التركي في النمسا والمرتبطين بشكل مباشر بالهئية التركية للشؤون الدينية، على قوائم الترحيل صحبة عائلاتهم. وتسعى فيينا إلى تشديد الرقابة على المساجد والمنظمات الخيرية، ومدارس رياض الأطفال، والثانويات، وحظر التمويل الخارجي للمنظمات والمراكز الإسلامية العاملة في النمسا، إضافة إلى إغلاق كافة الكيانات التي تتعارض مع القوانين.

ويؤكد المستشار النمساوي السابق وجود ضرورة ملحة للفرقة بين الإسلام كدين وظاهرة الإسلام السياسي، لافتا إلى أن الإسلام كدين معترف به في النمسا رسميا منذ عام 1912.

ويشدد على أن الإسلام السياسي ليس له مكان في النمسا، مشيراً إلى أنه يؤدي في نهاية المطاف إلى الإرهاب وتهديد المجتمع.

وأوضح أن زيادة عدد المسلمين في أوروبا والنمسا، تفرض ضرورة فهم كيفية تطور المسلمين في المجتمع النمساوي والأوروبي، لاسيما موقف المسلمين من المعايير والقوانين، في المجتمع.

وأشار إلى أن النمسا، بناء على نصائح الخبراء في الهيئة الإسلامية الرسمية، قامت بتأسيس منتدى للحوار في عام 2012، لافتا إلى أن مخرجات الحوار ساعدت الجانبين على تحديد وتعريف المسائل، التي يعتبرها الطرفان مشاكل في حاجة إلى حل.



خط رفيع يفصل بين الإسلام السياسي والإسلام